

الاولاد والحقيقة تقريبية المنسبان المخصوص بالذات لا بالمهنة من حيث هي في
 لكن الاستداه ليس دليل قطعي لجرهوا الجنس ايضا لوجود الشك والاشكال
 فيه وروية هذا ما قاله الكشاف بترادف الجنس الاستغراق حيث يطلق الجنس
 على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في هذه الابنه وفي قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
 وقد كثر له في المحدثه وقال ان الامم للجنس دون الاستغراق وان حصل الاستغراق
 بحسب المقام وصرح المشايخ الفنازي في حواشي الهداية بان الامم في الاستغراق
 ان ارادوا ان هذا معنى الامم فيو باطل اذ الامم ليس الاستغراق وان ارادوا
 ان الاستغراق مستفاد بمعنى القرية وهو عدم في ربه البعض فهو في الاشبهه
 فيه اصلا واما في بعضه فهو لما دخل السوق في العهد وليست عهدا ذهنا و
 مؤدة امودي الكره وكذلك يجرى عليه الحكم الكره وهذا يظهر ان الامم موزع
 للعهد الخارجي وتعريف الجنس وتعريف الجنس بنفسه الى ان يراد به نفس الحقيقة
 فقط وهو الام الطبيعي وان يراد به جميع الافراد وهو الاستغراق او البعض
 وهو المهور الذهني فظهر من هذا البيان المهور الخارجي تعال الجنس وان
 تعريف الجنس موزع القسمة الى الاقسام المذكورة فالام العهد الذهني ولا الاستغراق
 والاعلان تحت لام الجنس ووعان من فوعه في المشهور عند السكاكي والخطيب
 الدينشي وسعد الدين الفنازي صرح به الفاضل عصام الدين في حاشية الفتا
 والاطول وقيل ان الامم تقسم الى الحقيقة والى الاستغراق والى العهد ثم
 تقسم العهد الى العهد الخارجي والى العهد الذهني ولخاوه صدر الشريعة في
 التوضيح وصاحب الموسط في شرح الكافية وعلى هذا القول يكون لام الاستغراق
 ولام العهد الذهني فيصير الامم للجنس لا فيهما منه وهذا ان كان لام الجنس ولام
 الحقيقة بمعنى واحد كما قاله في المطول وايضا الفاضل جري كلام السكاكي
 في بحث تعريف السيد اية على هذا القول حيث جعل تعريف الاستغراق مقابلا لغيره
 الجنس مع ان الفنازي عده ان الاستغراق والعهد الذهني هما من تعريف الجنس
 صرح به الشريف في شرح الفنازي فيكون محققا لما ذكره في المشهور واما اذ لم يكن
 معنى واحد كما قال به السيد السند فملا عن بعض الافاضل من ان لام الحقيقة ولام
 الطبيعة

الطبيعة معنى واحد وهو قسم من لام الجنس يقال العهد الذهني والاستغراق
 فلا يكون محالما المذكور سابقا كما لا يخفى وقيل ان الامم بنفسه او لا العهد والى
 الحقيقة ثم بنفسه الحقيقة ثانيا الى الجنس والى الاستغراق ولخاوه صاحب الفتا
 وعلى هذا القول يكون لام الاستغراق فيصير الامم للجنس وقسم من لام الحقيقة فيكون
 محالما لا ذكره في المشهور من انه قسم لام الجنس وقسم لام الحقيقة ولا يلزم ان يكون
 اقسام الامم ناقصا عن الاربعة المشهور بخوان ان يكون العهد عندهم مقسما الى العهد
 الخارجي والى العهد الذهني كما قسم في القول الثاني لكي يلزم ان يكون العهد الذهني
 فيصير الامم للجنس لا فيهما منه وهو المشهور قسم من لام الجنس لا فيصير محالما
 المشهور من وجه اخر وقال في ايضاح الفنازي ان اسم الجنس المرفوع اما ان يطلق
 على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد فهو تعريف
 الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما علم حقيقة منها واحدا او اثنين او
 جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخصي كريد واما علم حقيقة من حقيقة
 وهو العهد الذهني ونحوه نكرة لاجل واما علم كل الافراد فهو الاستغراق ونحوه
 كل مضافا لنكرة وظاهره بقصدي عدم اندراج المهور الذهني تحت المرفوع
 بالام الحقيقة وكلامه في الجنس يجعل اندراجه تحت المرفوع بالام الحقيقة ويجعل
 عدم اندراجه تحته لان المص اجمال البدان في اثناء البيان قال وبالي وهو يجعل
 لا احتمال عود الصمول المطلق والى المقيد بالحقيقة والشاخص احد المقيد وقيد
 بالاولوية لظهور استعادة الحق الاصل الذي هو الحق الجلي منه وان كان ظاهر
 عارة الايضاح غير موضح له والاولى اندراج المهور الذهني تحت المرفوع بالام
 الحقيقة كما هو الحق فان ضم النشر بقدر الامكان واجب وقد دل عليه كلام الفنازي
 مرجع به القنازاني في المطول والسيد السند في شرح الفنازي وفي حاشية المطول وقال
 السكاكي الاقرب عذبي مما قال بعض ائمة الاصول ان الامم موضوعة للعهد لا غير
 انتهى قال الجاد كاشفي في شرح الفنازي خلاصة شك السكاكي انه لا يجوز ان
 يكون المراد بتعريف الحقيقة بنفس الحقيقة والا كانت اعماها الانحاس من غير دخول
 الامم عليها معارف الدلالة على نفس الحقيقة ولا يجوز ان يراد بها العهد الحقيقي او غير